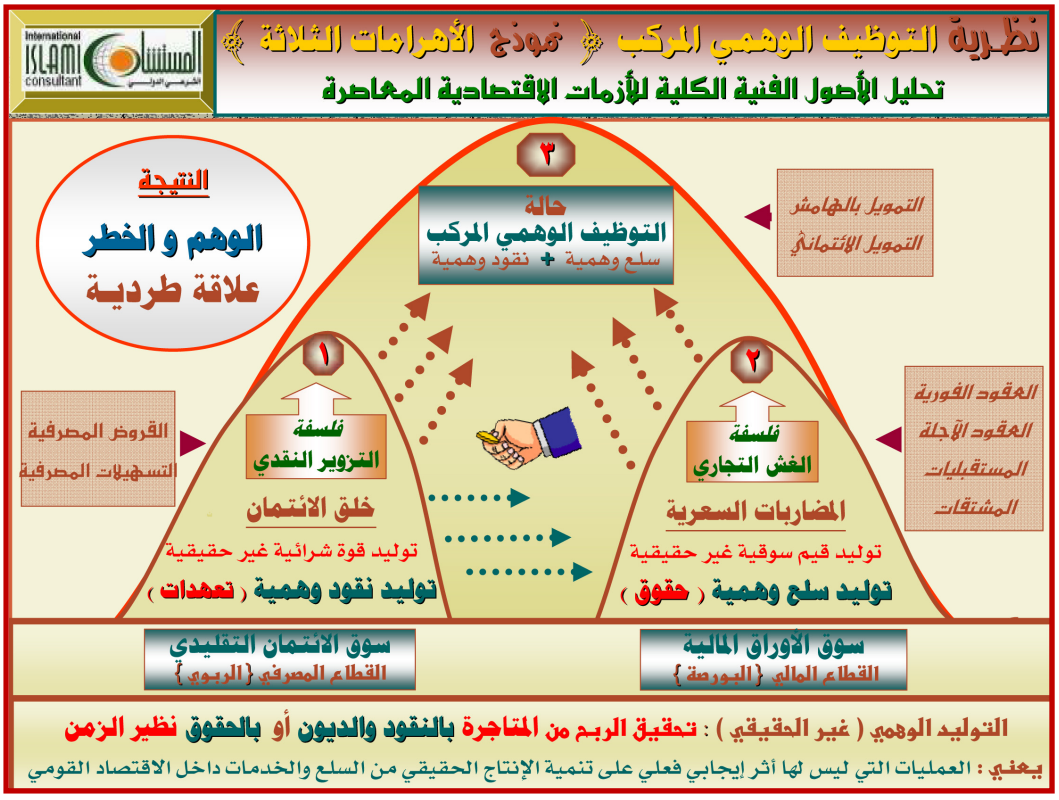
نظرية التوظيف الوهمي المركب ﴿ نموذج الأهرامات الثلاثة ﴾
تحليل الأصول الفنية الكلية للأزمات الاقتصادية المعاصرة
النتيجة
الوهم و الخطر
علاقة طردية
٣
حالة
التوظيف الوهمي المركب
سلع وهمية + نقود وهمية
التمويل بالهامش
التمويل الإئتماني
١
فلسفة
التزوير النقدي
خلق الائتمان
توليد قوة شرائية غير حقيقية
توليد نقود وهمية (تعهدات)
القروض المصرفية
التسهيلات المصرفية
٢
فلسفة
الغش التجاري
المضاربات السعرية
توليد قيم سوقية غير حقيقية
توليد سلع وهمية (حقوق)
العقود الفورية
العقود الآجلة
المستقبليات
المشتقات
سوق الائتمان التقليدي
القطاع المصرفي { الربوي }
سوق الأوراق المالية
القطاع المالي { البورصة }
التوليد الوهمي (غير الحقيقي) : تحقيق الربح من المتاجرة بالنقود والديون أو بالحقوق نظير الزمن
يعني : العمليات التي ليس لها أثر إيجابي فعلي على تنمية الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي

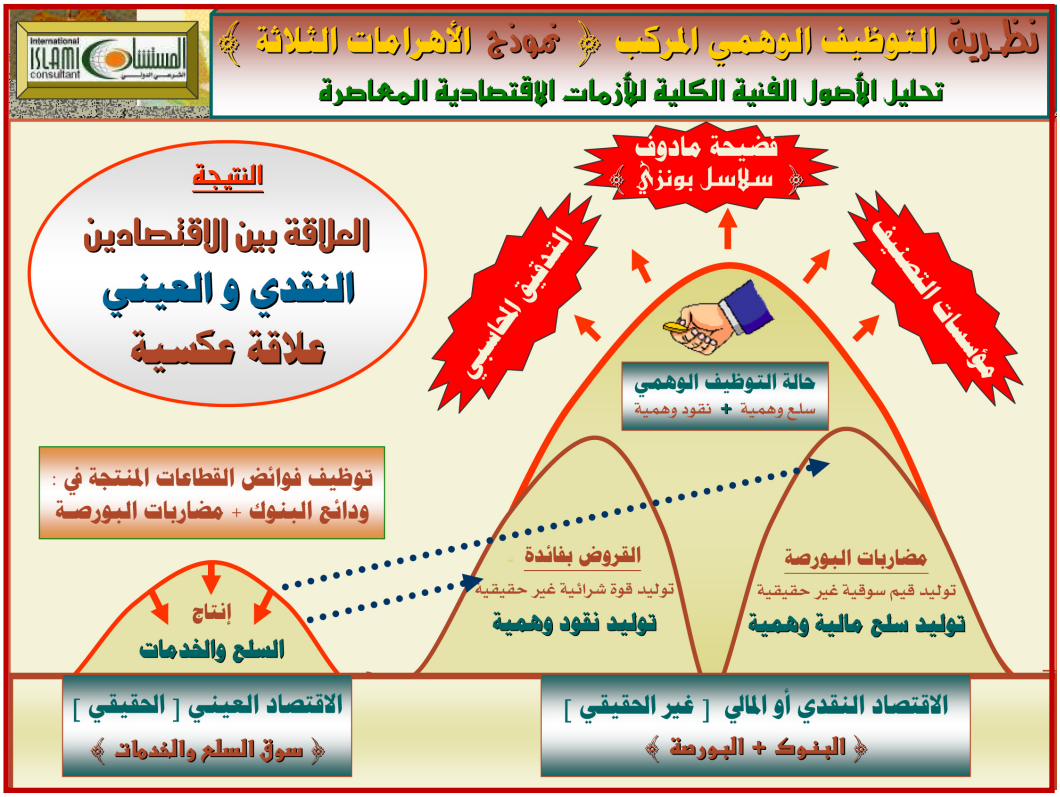
نظرية التوظيف الوهمي المركب ﴿ نموذج الأهرامات الثلاثة ﴾
تحليل الأصول الفنية الكلية للأزمات الاقتصادية المعاصرة
فضيحة مادوف
سلاسل بونزي
التدقيق المحاسبي
مؤسسات التصنيف
النتيجة
العلاقة بين الاقتصادين
النقدي و العيني
علاقة عكسية
حالة التوظيف الوهمي
سلع وهمية + نقود وهمية
توظيف فوائض القطاعات المنتجة في :
ودائع البنوك + مضاربات البورصة
القروض بفائدة
توليد قوة شرائية غير حقيقية
توليد نقود وهمية
مضاربات البورصة
توليد قيم سوقية غير حقيقية
توليد سلع مالية وهمية
إنتاج
السلع والخدمات
الاقتصاد العيني [الحقيقي]
﴿ سوق السلع والخدمات ﴾
الاقتصاد النقدي أو المالي [غير الحقيقي]
﴿ البنوك + البورصة ﴾

نظرية الأهرامات الثلاثة
Theory Three Pyramids

أصل هذه النظرية دراسة تحليلية معمقة للأزمات الاقتصادية من حيث أسباب حدوثها ومظاهرها الفنية وآليات معالجتها في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصدهما الكلية ، وقد تم تطوير هذا النموذج من خلال تتبع إرهاصات الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام 2007م ، وتم استكمال النموذج مع تصاعد حدة الأزمة في الربع الأول من العام 2008م وما بعده ، ويستمد النموذج قوته من جهتي التأصيل الشرعي والحصر الفني بطريق التتبع والاستقراء لأصول الأزمات الاقتصادية ، وعرض مضمون الأهرامات الثلاثة على النحو التالي :

الهرم الأول : يمثل الأصل الأول من أصول الأزمات الاقتصادية ، وحقيقته " توليد قوة شرائية للنقود غير حقيقية في الاقتصاد " ، ويضطلع قطاع الائتمان التقليدي (البنوك الربوية) بصناعة هذا الأصل الوهمي من خلال البنوك ومؤسسات التمويل القائمة على أساس الإقراض بفائدة ربوية مشروطة نظير الأجل ، حيث تقدم المؤسسة الائتمانية دعمها المالي لعملائها من الأفراد والمؤسسات أو الدول طبقا للأساس الدائني المحض ، ويتمثل التمويل التقليدي في إحدى صورتين هما : التمويل النقدي المباشر يصطلح على تسميته ﴿ القروض المصرفية ﴾ ، والتمويل الائتماني غير المباشر ، ويصطلح على تسميته ﴿ التسهيلات المصرفية ﴾ .

الهرم الثاني : يمثل الأصل الثاني الذي يولد الأزمات الاقتصادية في التاريخ الاقتصادي قديما وحديثا ، وحقيقته " خلق قيم وهمية لسلع مالية تقوم على قاعدة التداول للحقوق المجردة والمنفكة عن أصولها وأعيانها " ، فتنشأ سوق مضاربية ينشط فيها التداول على أساس القيمة السوقية ، وهذا النشاط يحفز الأسعار للارتفاع المستمر في ظل محدودية العرض من أدوات التداول كالأسهم والسندات ونحوها ، وهنا تتفاقم الفقاعة السعرية دون أن يكون لنموها ثر إيجابي على حركة السلع والخدمات في الاقتصاد ، لا إنتاجا ولا تجارة ، حتى إذا تمددت الفقاعة لأقصاها انفجرت فتنهار الأسواق المالية تبعا لذلك مخلفة وراءها الدمار الاقتصادي والخسائر المالية الهائلة .

الهرم الثالث : فهو هرم التوظيف الوهمي المركب من تفاعل ديون الأثمان مع دين المثمنات ، حيث يقوم القطاع المصرفي بتمويل صفقات البورصات بواسطة نقود كاذبة مخلقة بالثقة المصرفية المحضة ولا سند لها في واقع الاقتصاد ، ثم هذه النقود المخلقة يُقذَف بها نحو تحفيز صفقات تجارية كبيرة تقع على الأسهم بقيمها السوقية المضاربية الكاذبة والتي تنفك عن واقع الشركة التشغيلي (الدفتري) ، وبهذا ينهض الهرم الثالث شاهدا على تعاظم خطر الانفجار ، والذي من ضرورة وقوعه انهيار الأسواق المالية ، لكن الرأسمالية وجهال الاقتصاد يسمون هذه الحالة بحالة " الانتعاش الاقتصادي " تضليلا وكذبا وزورا وبهتانا ، بينما جاءت آيات القرآن الكريم صريحة وواضحة في حظر الهرمين الأول ﴿ الربا ﴾ و الثاني ﴿ الباطل ﴾ في آيات كثيرة ، وبالتالي فإن منع الأصلين الأولين يمنع بالضرورة تولد الهرم الثالث ، وهذا بعض من الإعجاز الاقتصادي المذهل في القرآن الكريم .

كما يبين النموذج في الشريحة الثانية الأثر السلبي لانتعاش الأهرامات الثلاثة ، حيث يتراجع حجم الاستثمار العيني الحقيقي كلما ارتفعت فقاعات الأهرامات الثلاثة ، وإثبات أن العلاج الاستراتيجي يكمن في تحجيم فقاعات الاقتصاد النقدي (غير الحقيقي) ، وأن العلاقة بين الأهرامات الثلاثة والخطر الاقتصادي العام (الأزمة الاقتصادية) علاقة طردية .